أثر ايرادات المحروقات على البيئة المؤسساتية والسياسية .

دراسة تحليلية خلال الفترة 2000–2018

أ. بوزاهر سيف الدين
جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم
bouzaharsifeddine@yahoo.fr

أ.د .بن بوزيان محمد
جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان
mbenbouziane@yahoo.fr

الملخص :

رغم الوفرة والإيرادات الضخمة المحققة في الجزائر خلال الفترة الأخيرة التي تميزت بطفرة أسعار النفط، هذا ما سمح للجزائر بتحقيق إيرادات غير مسبوقة وتراكم الاحتياطات النقدية إلى مستويات قياسية. رغم ذلك كانت معدلات النمو المحقق ضعيفة ومتذبذب نسبيا ، ما يدعوا الى المفارقة فإيرادات المحروقات تنشئ تحديات في مجال الحوكمة ويمكن أن تسهم في اضعاف المؤسسات الحكومية ، وتهيئة مناخ استثماري معاكس من خلال انتشار سلوكيات البحث عن الريع و الفساد.

الكلمات المفتاحية: *البيئة المؤسساتية، سلوكيات البحث عن الريع ، الفساد، الحوكمة ، الريع.*

Résumé :

Malgré l'abondance et les énormes revenus générés en Algérie au cours de la période récente caractérisée par le boom des prix du pétrole, cela a permis à l'Algérie de générer des revenus sans précédent d'accumules des réserves de change à des niveaux record. paradoxalement, les taux de croissance réalisés au période de boom ont été relativement faibles et volatils ,l'effet des revenus des hydrocarbures a posé des défis de gouvernance et a contribué à la détérioration de la qualité institutionnelle

gouvernementales et à créer un climat d'investissement défavorable par l'ampleur des comportements de la recherche de la rente et la corruption.

Mot clé: *Qualité Institutionnelle, Comportements de la Recherche de la Rente , La Corruption, La Gouvernance, La Rente.*

المقدمة:

لقد أثبتت مختلف البحوث الاقتصادية التي أجريت في السنوات الأخيرة أن للمؤسسات أهمية بالغة وحيوية في عملية التنمية والنمو الاقتصادي للبلدان ، توصلوا إلى ان ثروة الموارد الطبيعية عموماً، وثروة النفط بخاصة، يمكن ان تحد من النمو الاقتصادي في العالم النامي على نحو ينطوي على مفارقة ، فمستوى التطور والنمو الاقتصادي بين البلدان لا يمكن رده بالضرورة إلى مدى وفرة الموارد الطبيعية والإمكانيات المالية بل إلى جودة إدارة المؤسسات السياسية و القانونية القائمة على تسيير الشأن العام، مما تتوقف عليها ما إذا كانت وفرة الموارد الطبيعية نعمة ام نقمة، على نوعية المؤسسات التي تدير هذه الثروة، خاصة في ظل ضخمة وتقلب إيراداتها.

يعود ذلك إلى ان المؤسسات الحكومية ذاتها تتضرر من عائدات النفط، ويجعلها اقل فاعلية، فبوسعه ايضا اضعاف قدرتها على المثابرة على انتهاج سياسات ترمي إلى مواجهة التقلبات الدورية، حيث لا يسمح التحليل الاقتصادي لوحده في فهم حالة بلد ريعي، بل هناك العديد من الأدبيات الاقتصادية والسياسية تناولت العلاقة السببية بين الموارد الطبيعية ونوعية المؤسسات وكذا تأثيريهما على النمو الاقتصادي بأن المؤسسات تلعب دورا محوريا في تجنب أو الوقوع ما يعرف بـ "لعنة الموارد الطبيعية "، فالنقود التي تأتي بسهولة من قطاع الموارد الطبيعية تنشئ تحديات في مجال الحوكمة ويمكن أن تسهم في اضعاف المؤسسات، وتهيئة مناخ استثماري معاكس من خلال انتشار سلوكيات البحث عن الريع و الفساد.

رغم الوفرة والإيرادات الضخمة المحققة في الجزائر خلال الفترة الأخيرة التي تميزت بطفرة أسعار النفط، هذا ما سمح للجزائر بتحقيق إيرادات غير مسبوقة وتراكم الاحتياطات النقدية إلى مستويات قياسية. رغم ذلك كان الأداء الاقتصادي مخيب للآمال حيث كانت معدلات النمو المحقق خلال فترة الطفرة النفطية (2000-2014) ضعيفة ومتذبذب نسبيا، فعدم الاستفادة المثلى من الإيرادات المعتبرة للنفط قد يكون راجع لتدهور وضع الحوكمة و البيئة المؤسساتية، من هذا المنطلق جاءت إشكالية هذا البحث والتي يمكن صياغتها على النحو التالي: **ما مدى تأثير عوائد المحروقات على البيئة المؤسساتية في الجزائر؟**.

1–أدبيات حول العلاقة السببية بين وفرة الموارد الطبيعية ونوعية المؤسسات تأثيريهما على النمو الاقتصادي:

1–1–تحديد مفهوم المؤسسات: عادة ما ترتبط نظرية المؤسسات بالحائز على جائزة نوبل Douglas North ، وفقاً له عرف المؤسسات على أنها" **القوانين التي تحكم اللعبة في المجتمع، بمعنى أنها كل تلك القيود التي يتعارف عليها المجتمع لتحكم العلاقات التبادلية بين البشر**". ويقصد بالمؤسسات ايضا» القيود الرسمية (القوانين، الدساتير)، غير الرسمية (العادات والتقاليد)، السياسات الحكومية (التنفيذ والعقاب) والتي تحدد التفاعلات بين المتعاملين الاقتصاديين"[1]. وفي نفس السياق يرى كل من نورث وتوماس سنة 1973 في كتابهم" صعود العالم الغربي" حيث أكدوا على أن الابتكار، اقتصاديات الحجم، التعليم وتراكم رأس المال ليست هي أسباب النمو الاقتصادي بل هي عملية النمو بحد ذاته، بل المؤسسات هي التي توفر البيئة اللازمة لإحداث النمو الاقتصادي من خلال التأثير على حقوق الملكية، هياكل الحوافز وتكاليف، اين يشعر المستثمرين والفاعلين الاقتصاديين بالأمان ضد المخاطر

[1] *North, Douglas. "**Institutions, Institutional Change, and Economic Performance** ". New York: Cambridge University Press.1990.p3.*

القانونية والاقتصادية والعقبات البيروقراطية والفساد الشديد[1] . ويشير Acemoglu (2003) Daron أن للمؤسسات الجيدة ثلاثة خصائص رئيسية[2]:

1 -توفير حقوق الملكية بالنسبة لفئة كبيرة من المجتمع تمكنهم من الاستثمار والمشاركة في الحياة الاقتصادية.

2-وضع قيود على أعمال النخبة والسياسيين وجماعات المصالح بحيث لا يستطيعون استعمال سلطتهم في انتزاع مداخيل واستثمارات الآخرين.

3- توفير مناخ تتساوى فيه الفرص أمام كل قطاعات المجتمع بحيث يستطيع كل الأفراد الاستثمار والمساهمة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المنتجة.

1-2-أهم الدراسات التجريبية السابقة :

تناولت عدة مؤلفات ودراسات اقتصادية وحتى سياسية بإستفاضة أسباب إخفاقات الاقتصاديات الوفيرة بالموارد الطبيعية في تحقيق نمو وتنمية اقتصادية رغم توفرها على ثروة طائل، واكد كل من (1997) Sala-i-Martin و(Doppelhofer et al.،2000) على أهمية الموارد الطبيعية في الدراسات القياسية للنمو الاقتصادي. حيث تزعم دراسات مؤثرة عديدة Sachs and Warner (1997a.1995)و (gylfason & G.Zoega,2001) و(Auty.2001) ان الثروة النفطية هي لعنة اقتصادية: كلما ازداد النفط الذي تستخرجه البلدان تباطأ النمو الاقتصادي فيها، كانت الحقبة الممتدة بين عامي 1974-1989 كارثية بالنسبة لمعظم الدول المنتجة للنفط مما ادى بالكثير من الخبراء للاهتمام أكثر بهذه الظاهرة الاقتصادية وذهب اغلبهم إلى استنتاج ان ثروة الموارد الطبيعية عموماً والبترول على وجه خصوص لعنة، وكان الاقتصادي الجغرافي ريتشارد اوتي اول من استخدم مصطلح" **لعنة الموارد**"

[1] جوادي عصام ، زكان أحمد، "**النوعية المؤسساتية، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1996-2014**" ، مجلة الاقتصاد والحصاء التطبيقي، المجلد 13، العدد 2،الجزائر، 2016،ص 185.

[2] اسميوجلو دارون، " **الاسباب الجذرية: نهج تاريخي لتقييم دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية**"، صندوق النقد الدولي، مجلة التنمية والتمويل، المجلة 40 العدد 2 يونيو2003، ص27-30.

سنة 1993 في عمل مطبوع[1]، أكدت اهم دراسة في الموضوع لـ (Halvor Mehlum & all) (2006)) التي تناولت العلاقة بين وفرة الموارد و نوعية المؤسسات على عينة تتكون من 42 بلدا من بينها الجزائر التي يتجاوز معدل صادراتها من الموارد الطبيعية 10 % من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط النمو الاقتصادي السنوي للفترة الممتدة بين1990-1965 ، الى ان التباين في أداء النمو الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد يعزى إلى كيفية توزيع الموارد الطبيعية من خلال الترتيبات المؤسساتية،أي كلما كانت دول غنية بالموارد ولديها تباعيه كبير اتجه الموارد كان نموها سالباً. غير انهم قاموا، بتقسيم العينة إلى عينتين فرعيتين متساويتين الحجم، وفقا لنوعية المؤسسات الجيد (Good) والسيئة (Bad) في كل بلد حيث لم تظهر لعنة الموارد إلا بالنسبة للبلدان ذات نوعية المؤسسات السيئة، بينما تتلاشى وجود لعنة الموارد أي تباطؤ النمو بالنسبة للبلدان ذات المؤسسات الأحسن. عند إضافة العامل المؤسساتي إلى التحليل لاحظ جملة من الباحثين والأكاديميين أن الجودة المؤسسية هي العامل المحدد لطبيعية العلاقة بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، فتأثير الوفرة على النمو الاقتصادي بشكل سلبي يكون أكثر حدة في الدول ذات المؤسسات الضعيفة عنه في تلك الدول ذات المؤسسات القوية. أي العامل الأساسي في تحديد النجاح أو الفشل في تحقيق التنمية يكمن في العامل المؤسساتي ،ومن هذا المنطلق يجب التميز بين نوعين من المؤسسات في الدول التي تحوز وفرة الموارد: المؤسسات الصديقة المنتجة، والتي توفر تكامل بين أنشطة السعي وراء الريع والأنشطة الإنتاجية، و المؤسسات الصديقة المهيمنة، حيث تخلق هذه المؤسسات تنافس بين أنشطة السعي وراء الريع والأنشطة الإنتاجية وفي الأخير ترجع الغلبة لأنشطة السعي وراء الريع، الأمر الذي يؤدي إلى إلحاق الضرر بعملية النمو[2] .

[1] مايكل روس، ترجمة محمد هيثم نشواتي، " **نقمة النفط: كيف تُشكل الثروة النفطية تنمية الأمم** "، اصدار منتدى العلاقات العربية الدولية، الطبعة الأولى،قطر، 2014، ص 297.

[2] *Halvor Mehlum, Karl Moene and Ragnar Torvik," **Institutions and the Resource Curse**", The Economic Journal, Vol. 116, No. 508 (Jan. 2006).p1-3*

كما قدم أرزقي وفان دير بلوق(2010,Arezki & van der Ploe) [1]. دعما قويا لفرضية لعنة الموارد الطبيعية، حيث توصل الباحثان عن طريق تقديم أدلة تجريبية جديدة إلى وجود تأثير سلبي مباشر للموارد الطبيعية على الدخل الفردي، سواء عند استخدام وفرة الموارد (صادرات الموارد) أو تبعية الموارد الطبيعية كمتغيرات تفسيرية، لا سيما في البلدان التي تتسم بضعف سيادة القانون أو بالسياسات السيئة كمؤشران للنوعية المؤسساتية الرديئة وتبقى ذات دلالة حتي في حالة استخدام مؤشرات بديلة كحقوق الملكية ودرجة الفساد وفي دراسة حديثة لـ **سلا مارتين وسوبرامانيان** (X. Sala-i-Martina and A. Subramanian ,2013)، والتي أكدت على أن وفرة الموارد الطبيعية خاصة النفط والمعادن لها تأثير سلبي غير خطي على النمو من خلال تأثيرها الضار على الجودة المؤسساتية. كانت النتائج المتوصل اليها ذات دلالات قوية جدا لهذا التأثير غير المباشر على شريحة من الدول الغنية بالموارد بين 1970-1998 حيث ارتفاع حدة الانحراف المعياري لحصة الموارد الطبيعية بوحدة واحدة المعبر عنها كنسبة من إجمالي الصادرات الاجمالية يؤدي إلى تدهور في الجودة المؤسساتية بـ 0.259 مما يؤدي بدوره إلى انخفاض بنسبة 0.36% في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي[2].

فجودة نوعية المؤسسات هي العامل المحدد لطبيعية العلاقة بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، فتأثير الوفرة على النمو الاقتصادي بشكل سلبي يكون أكثر حدة في الدول ذات المؤسسات الضعيفة عنه في تلك الدول ذات المؤسسات القوية بسبب تطبيق سياسات سيئة، وانتشار الفساد السياسي وسلوكيات البحث عن الريع هذه العوامل السياسية التي تحدثها وفرة الموارد الطبيعية تساهم في اضعاف أجهزة الدولة .

2–الريع، انتشار سلوكيات البحث عن الريع والفساد:

[1] *Rabah Arezki, Frederick van der Ploeg ,"**Do Natural Resources Depress Income Per Capita**? ",Review of Development Economics 15(3) · May 2010*.pp1-19.

[2] *Xavier Sala-i-Martina and Arvind Subramanian," **Addressing the Natural Resource Curse: An Illustration from Nigeria",** Journal of African Economies, Vol. 22, number 4, 2013.pp. 570–615*

2–1–طبيعة الدولة الريعية في الجزائر :نظام الريع النفطي هو الشريان الذي تتغذى منه السلطة في الجزائر، وهو يشكل أحد الأركان التي يقوم عليها النظام السياسي في الجزائر، حيث تعتبر الدولة في الجزائر ريعية بامتياز، إذ تعتمد في نشاطها الاقتصادي على مورد طبيعي أحادي لتوليد الدخل، اين تمثل المحروقات أكثر من 60 %من المداخيل الجبائية للدولة وأكثر من 98 %من صادرات، هذا الاعتماد على الريع عزز من مكانة السلطة السياسية في الجزائر و ذلك بالاحتكام الى منطق الزبائنية (Clientélisme) أي انه جعل من الدول هي المانح و المانع في نفس الوقت، فيتم توزيع الدخل في الدولة الريعية على المزايا السلطوية الناتجة عن النظام السياسي للدولة بدلاً من أن يقوم على أساس التوزيع العادل حسب الإنتاجية. في حالة البترول مثلا، فان الإيرادات المهمة الناتجة عن المحروقات لا ترتبط بالمجهود الإنتاجي ولكن بالأسعار العالمية للموارد المصدرة، والأمر لا يتوقف عند هذا الخلل المتمثل في انعدام التوزيع العادل للثروات او الموارد غير المتجددة بل يتعدّى إلى ظهور أمراض اقتصادية كالفساد والمرض الهولندي[1].

حيث تكون هيمنة أجهزة الدولة البيروقراطية على النشاط الاقتصادي، نابع من توافر الموارد الريعية، ومن حرص أجهزة الدولة على حماية النظام والإبقاء عليه، وتمركز المداخيل بيد الدولة لا يؤدي بالطبع إلا إلى حرمان مشاركة الرأي العام وتمركز السلطة بيد حفنة من المتنفذين في السلطة الأمر الذي يرتبط بضعف الإطار المؤسسي لممارسة العمل الديمقراطي، وغياب الشفافية والمساءلة، مما يوفر البيئة اللازمة لانتشار سلوكيات البحث عن الريع والفساد[2]. وتبرز منظمة "فريدوم هاوس" الأمريكية (Freedom House) غير حكومية في تقاريرها السنوية حول وضع الحريات في بلدان العالم أن الجزائر بلد غير حرة

[1] لمياء عماني و شهرازد زغيب ،"**إدارة الموارد بين الدولة والسوق ا ولتنمية المستدامة في الاقتصاديات الريعية – حالة الجزائر**" ، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، عدد 38 ، جامعة عنابة ، جوان 2014،ص52.

[2] عادل حبه،" **الاقتصاد الريعي ومعضلة الديمقراطية**"، على الرابط http://www.alnoor.se/article.asp?id=132533 شوهد بتاريخ:2018/03/03.

من حيث درجة الحريات السياسية والحريات المدنية ،وكحال التقارير السابقة منح تقرير2018 الجزائر 35 نقطة من100 هذا ما يدل على ان الجزائر بلد غير ديمقراطي.

2–2–انتشار سلوكيات البحث عن الريع: بين كل من تورنل و لين Tornell et Lane (1999) [1]ان السلوك البحث عن الريع(Rent Seeking Behavior) شائعة في اقتصاد يتميز بمؤسسات سياسية والقضائية ضعيفة ومع وجود العديد من الجماعات أو المتعاملين ذات المصالح القوية (لوبيات) خاصة عند حدوث صدمة خارجية أي تدفق لرؤوس الأموال من خارج البلد مثلا عند ارتفاع أسعار المواد الأولية او زيادة المساعدات او التحويلات الدولية على البلد او ما يسمى "هبة السماء" (Windfalls Profits)، يؤدي ذلك إلى نوع من التنافس بين جماعات المصالح المختلفة للاستحواذ على أكبر حصة ممكنة من قيمة الريع. اين تحول هذه الجماعات الريع إلى القطاع الأقل انتاجية مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ويهدر المداخيل المحققة هذا ما اطلق عليه تورنل بـ "اثر الشراهة"(*Voracity Effect*).

ولا تظهر الدولة الريعية فقط كمتعامل للاستحواذ (Agent de Captation) و لكن المتعامل الرئيسي لتوزيع هذا الريع عبر النفقات العمومية التي تمثل جزءا مهما للدخل الوطني .فالريع في يد الدولة يصبح مصدرا للتصادم والصراع بين العديد من الجماعات أو المتعاملين[2]، ومن اشكال ممارسة هذه السلوكيات الريعية (rent-seeking) غالبا ما تتعلق باستغلال الموارد الطبيعية في شكل صفقات عمومية أو تراخيص استيراد المنتوجات المصنعة، والمثال الذي غالبًا ما يتم طرحه هو لوبي الاستيراد الجزائري، الذي كان يستفيد من إعفاءات ضريبية، مما يضر بالمنتجين المحليين، مما ساهم أيضًا في ارتفاع

[1] *Tornell A., Lane P.R, "**The voracity effect**", The American Economic Review Vol.89, N°1, 1999.p. 22-46.*

[2] زايري بلقاسم،" **المؤسسات، وفرة الموارد و النمو الاقتصادي :بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري**"، مداخلة في مؤتمر الدولي تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي 2001–2014، جامعة سطيف 12/11مارس 2013، ص 10–11.

الأسعار (السلعة سكر والزيت)، مما تسبب في أعمال الشغب في يناير 2011. من جهة أخرى، .حجم المخصصات الاستثمارية الضخمة خلال2001-2014 والتي قدرت بحوالي 500 مليار هذا يدل على قوة تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال الريع الامر الذي يشجع على إبرام صفقات مشبوهة تولد تصرفات تغذي الفساد والرشوة نظرا للعدد الضخم للمشاريع في مختلف القطاعات في ظل غياب فعالية المراقبة بل أصبح هناك تنافس بمختلف الطرق بين رجال الاعمال للحصول على المشاريع العمومية[1] ،هناك دائما خطر توجه رجال الأعمال من الأنشطة الإنتاجية إلى التنافس على الموارد الحكومية فان الرشوة، تبذير المسئولين، استبداد الأنظمة اعتبرت كخصائص للدولة الريعية وهي عناصر مفسرة للأداء السيئ في مجال التنمية والنمو بالنسبة لبعض الدول فالأداء السيئ للدولة هو نتيجة لسلوك خاص من طرف مختلف المتعاملين، الحكوميين و غيرهم و المتمثلة في التنقل عبر دورة الريع الحكومية بطريقة تسمح بالاستحواذ على جزء معتبر من الإيرادات في شكل سلوكيات بحث عن الريع.

2–3–انتشار ظاهرة الفساد: تُسبب إيرادات الموارد الطبيعية انتشار الفساد في اغلب البلدان التي تصدر الموارد الطبيعية، ولا سيما النفط، أما فيما يخص تقدير حجم الفساد في الجزائر بشكل دقيق فهو أمر في غاية الصعوبة وغالبا ما تكون الإحصائيات الخاصة بالفساد، موضوع شك في ظل غياب الإحصاءات الدقيقة، ولهذا غالبا ما يتم الاستناد إلى دراسات المنظمات الدولية في هذا المجال.كما أن الاقتصاد الجزائر يعاني بشكل كبير من ظاهرتين أساسيتين ذات الارتباط الوثيق :ظاهرة البحث عن الريع و ظاهرة الفساد . وتندرج الأولى في إطار ما يعرف بالاقتصاد الريعي وينتج الفساد من محاولة الاستفادة و الاستحواذ على هذا الريع، كما انه جعل السوق الجزائري أكثر جذبا لطبقة من المقاولين الذين تحكمهم عملية البحث عن الريع و بدون رقابة، كما أن الصفقات تتم في حالات كثيرة بدون أي رقابة، انتشار مظاهر التبذير في

[1] بيبي يوسف،"**الاثار التشابكية للعلاقة بين الريع والفساد : الحالة الجزائرية**"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 11 ،المجلد02 -2014 ،ص266-267.

حالات كثيرة، مما خلق أشكال متعددة من الفساد اختلاسات، ابرام صفقات مشبوهة، الرشاوى، والتهرب الضريبي، و أصبح الاقتصاد عاجزا عن امتصاص مليارات الانفاق العام الناتجة عن الطفرة البترولية الثالثة ،ومنذ ذلك تزايدت قضايا الفساد بشكل كبير خاصة في قطاعات اقتصادية بارزة، لعل أهمها، قطاع الطاقة، قطاعي الأشغال العمومية والنقل و هي القطاعات التي استفادت من اكبر حصة من انفاق إيرادات المحروقات على غرار الفساد الذي مس شركة النفط العمومية سوناطراك التي سجلت مداخيل تصل إلى 700 مليار دولار منذ 1999 خلال إبرام صفقات مشبوهة مع شركات اجنبية استفادة إطارات الشركة من عمولات ورشاوى تجاوزت الـ200 مليون دولار ، قضية "الطريق السيار شرق غرب"، بالإضافة إلى الفضائح المالية و على رأسها فضيحة بنك الخليفة (1.5مليار يورو) ، و البنك الصناعي و التجاري الجزائري، و صندوق الامتياز الفلاحي ، و فساد قطاع الصحة ،ولم يعد موضوع الفساد في الجزائر من الأمور المستغربة و أصبحت من الدول الأكثر فسادا في العالم[1]، حسب مؤشر مدركات الفساد، الذي تعده منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) و تتمتع بمناخ أقل شفافية لممارسة الأعمال وهذا حسب تقارير التنافسية و تقارير الشفافية العالمي.

و في اخر تقرير مسحي لمنظمة الشفافية الدولية سنة 2016[2] لدول شمال افريقيا و الشرق الأوسط صنف مسؤول الضرائب والحكوميون نواب البرلمان و حتي أعضاء المجالس المحلية الأكثر فسادا، و القطاعات الأكثر استفحالا لمظاهر الفساد والرشوة و المحسوبية في الجزائر المستشفيات الحكومية و الإدارات الحكومية، وقد ساهم سلوك البحث عن الريع بشكل كبير في استشراء أوجه الفساد هذه، مما جعل الأفراد يستعملون علاقتهم الخاصة ومعارفهم مع صناع القرار من أجل الحصول على الامتيازات التي

[1] جمال بوثلجة،"**النفط بين النعمة والنقمة :حالة الجزائر (2000–2015)**"، مجلة المستقبل العربي العدد 453، مركز دراسات الوحدة العربية– لبنان ، نوفمبر 2016،ص45.

[2] تقرير منظمة الشفافية الدولية،" **الناس والفساد :دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2016** "، بارومتير الفساد العالمي، ص40–43.

أوجدتها هذه السلوكيات في معاملاتهم وتبادلهم، نظرا لضعف فعالية المؤسسات الرسمية، و الجدول التالي يوضح تطور حجم مدركات الفساد في الجزائر يبين تراجع الجزائر 24 مرتبة إلى الخلف لم يكن بالأمر المفاجئ، لان ممارسات الفساد في الجزائر على كل المستويات عرفت انفجارا كبيرا وكأنه هناك علاقة طردية بين الارتفاع النسبي للعائدات الريعية في الجزائر من ناحية وتدني مستويات الحوكمة و على راسها التحكم في الفساد.

الجدول رقم 1:تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر 2003-2017.

السنوا	200	200	200	200	200	201	201	201	201	201	201
الترتي	88	97	99	111	105	112	105	100	88	108	112
درجة	2.6	2.6	3.0	2.8	2.9	2.8	3.4	3.6	3.6	3.4	3.3

Source: transparency international , corruption perception index, many years.sur le site :www.transparency.org , Consulter le 20/03/2018.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر احتلت المرتبة 112 عالميا في سلم الفساد سنة 2017 بعد أن كانت في المرتبة 88 من 176 دولة سنة 2003 ،أي اول سنة تم ادراج الجزائر في هذا التصنيف و الملاحظ ان الجزائر مراوحة لمكانها في مجال مكافحة الفساد نظرا لغياب الإرادة السياسية للحكومة في مكافحة الظاهرة وحصلت الجزائر خلال فترة 2003-2011 على نقاط أقل من 3 من 10 تعني مستوى جد مرتفع للفساد في مؤسسات الدولة، وهذا ما يفسر انتشار الفساد بشكل واسع رغم ان درجة الفساد تحسنت قليلا سنتي 2014 و 2015 وهي أحسن نقطة حصلت عليها الا انها لم تبتعد عن منطقة الفاسد جدا بحكم بأن تصنيف 0 يعني فاسد جدا و تصنيف 10 يعني نظيف جدا.

3-تدهور مؤشرات الحوكمة و البيئة المؤسساتية في الجزائر:

يؤدي ضعف الحوكمة إلى اهدار الموارد كان من المخطط الاستفادة منها في التنمية مما تتسبب في إعاقة النمو في نظام كان ليتسم بالنشاط، ضعفها يساهم إلى حد كبير في عرقلة و إبطاء سرعة التحولات الهيكلية والنمو الاقتصادي الدائم، قد يكون سبب فشل الجزائر في خلق اقتصاد متنوع راجع لثروتها النفطية التي أدت الى اضعاف نوعية المؤسسات القائمة، لهذا سنتناول في هذا المحور دراسة وضعية الحوكمة و البيئة المؤسساتية في الجزائر من خلال مختلف المؤشرات الحوكمة الدولية .

3-1-تراجع مؤشرات الحوكمة في الجزائر: وجدت عديد المحاولات والاجتهادات فيما يخص صياغة تعريف للحكم الرشيد-الحوكمة ، ويستخدم مفهوم الحوكمة (good governance) منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة، لإعطاء حكم تقيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي تقدمي. ترى ما هو وضع الجزائر ؟

عادة ما يرتبط ظهور الفساد بغياب الحوكمة، وينتج عنه العديد من الآثار السلبية المضرة بالنمو و بيئة الاعمال و الاستثمار التي تعزيز اكثر من فرص النمو في القطاعات المنتجة غير تقليدية (صناعة)، حيث يعطي مؤشر الحوكمة بأبعاده الستة صورة أكثر شمولية حول النوعية المؤسساتية القائمة في الجزائر و مدى تمتعها بالقدرة، والكفاءة، والانفتاح، والشمولية، والمساءلة، فمن خلال الحوكمة الجيدة مثل ما يسعى البنك الدولي لإرسائها هي التي توجه الدولة من طبيعتها التدخلية إلى نموذج يكون فيه دور الدولة هو توفير البيئة المؤسساتية الملائمة للنشاط الاقتصادي ، غير ان وفرة الموارد الطبيعية في الجزائر ساهمت في تدهور القدرة المؤسسية للدولة مما حفز السلوك الريعي ، واعاقة إرساء الحكم الراشد من اجل خلق اقتصاد متنوع، كما اكدت العديد من الدراسات أن سبب تراجع معدلات النمو وعدم الاستفادة المثلى من إيرادات النفط يمكن في ضعف النوعية المؤسساتية .

الوضعية الحالية التي عرفها الاقتصاد الوطني في العقد الأخير من خلال نتائج مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي تؤكد سوء الحوكمة في جميع ابعادها الستة في الجزائر، بل زادت سوءا و تراجعت جل المؤشرات مما تتفق مع تفسير المؤسساتي للعنة الموارد الطبيعية، يمكن ملاحظة ذلك في الجدول اين تعكس القيم السالبة لتغير خلال الفترة بين (2006-2016) زيادة تدهور مؤشرات الحوكمة في الجزائر. اما درجات المؤشرات الستة تتراوح من -2.5 إلى +2.5 وكلما كانت القيمة أكبر (موجبة) دل ذلك على حوكمة جيدة.

الجدول رقم 2: تدهور مؤشرات الحوكمة في الجزائر بين 2006-2016.

المؤشرات الفرعية للحوكمة	2006	2009	2011	2013	2016	التغير خلال الفترة
سيادة القانون	-0.71	-0.79	-0.8	-0.69	-0.85	**-0.14**
الجودة التنظيمية	-0.57	-1.07	-1.19	-1.16	-1.17	**-0.60**
التصويت والمساءلة	-0.91	-1.03	-1.00	-0.89	-0.87	**+0.04**
فعالية الحكومة	-0.47	-0.58	-0.56	-0.53	-0.54	**-0.07**
السيطرة على الفساد	-0.52	-0.57	-0.54	-0.47	-0.69	**-0.17**
الاستقرار السياسي وغياب	-1.12	-1.2	-1.36	-1.20	-1.14	**-0.02**

Source :

http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=Worldwide-Governance-Indicators#

يعكس الجدول أعلاه مؤشرات جد متدنية لنوعية البيئة المؤسساتية في اغلب ابعاد الحوكمة ،بل عرفت تدهور اكثر خاصة في مؤشر الجود التنظيمية الذي تراجع بـ0.6- ما يعكس تدهور مقدرة الحكومة على وضع لوائح تنظيمية سياسات ولوائح تنظيمية سليمة تفضي إلى تنمية القطاع الخاص و الالتزام بها مما عرض البيئة ومناخ الاستثمار لعدم الاستقرار من خلال تعقد الإجراءات الإدارية لاسيما بتأسيس المشاريع،

تراخيص العمل، الضرائب كلها إجراءات اثرت سلبيا ، بالإضافة الى تدهور مقدرة الحكومة على السيطرة الفساد(-0.17) و هو أهم مؤشر للحوكمة السليمة هذا يعني أن الجزائر مازالت تعاني أكثر من سلوكيات البحث عن الريع من خلال زيادة انتشار الفساد بين المسؤولين الحكوميين مع زيادة مداخيل النفطية، تزامن ذلك أيضا مع تراجع سيادة القانون (-0.14) أي عدم خضوع جميع المواطنين والمؤسسات في الدولة للقانون و انعدام ثقة المواطنين في مؤسسات الدول .

3-2-غياب الشفافية و الرقابة على الجباية النفطية :

تمثل الجباية البترولية مصدرا هاما لميزانية الدولة أكثر من 70 % في المتوسط من إيراداتها، وضعف الرقابة على ميزانية الدولة يعني ضعف الرقابة على الجباية البترولية .يعد مشروع ضبط الميزانية الأداة الفاعلة لتقييم مدى تنفيذ الميزانية مع إعطاء المقاربات بين التقديرات واستهلاك الموارد وترشيد إنفاقها .غير أن هذا المشروع لم يطرح على المجلس الشعبي إلا أربع مرات تخص السنوات: 1978 ،1979، 1980، 1981 ، فلم تكن هناك رقابة لأوجه صرف المال العام إلا بالنسبة للسنوات المذكور . و مرة الأخيرة في سنة 2011 طرح مشروع قانون ضبط الميزانية (ميزانية 2008) للمناقشة أمام البرلمان بناءا على تقرير مجلس المحاسبة الذي أكد على ضعف كفاءة الاستخدام الأموال المرصودة لسنة 2008من خلال تسجيل العديد من المخالفات ذات الطابع الإداري والمالي في تنفيذ أوجه الانفاق العام .ويعد هذا الإجراء رغم نذرته الأداة المثلى للممارسة الديموقراطية وتكريس مبادئ الحكم الراشد[1].

وما يؤكد ذلك ، هو غياب الشفافية الكافية لإخضاع الميزانية للرقابة ومساءلة امام الراي العام ، حيث احتلت الجزائر مراتب متدنية وفق مؤشر الموازنة المفتوحة الصادر (The International Budget Partnership (IBP)) عن الشراكة الدولية للموازنة، حيث يحاول هذا المؤشر تقديم و قياس مدى درجة شفافية ميزانيات الدول وإجراءات الرقابة والمساءلة، ويعتمد مؤشر الموازنة المفتوحة (OPEN

[1] عصماني مختار، مرجع سبق ذكره ، ص138.

BUDGET INDEX) على سلم يحتوي على 100 درجة. و بناءا عليه قسمت الدول إلى 5فئات حسب مؤشر الموازنة المفتوحة، وهذا اعتمادا على وفرة المعلومات التي تقدمها تلك الدول على ميزانياتها وقد صنفت الجزائر ضمن اخر فئة الخامسة(5) وتكون درجاتها بين (0-20) ، أي تلك الدول التي لا تقدم أي معلومات عن ميزانيتها [1].ولم تغادر الجزائر هذه الفئة منذ إدراج الجزائر في هذا المؤشر، وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم 3: مؤشر الموازنة المفتوحة للجزائر 2008-2017.

السنة	2008	2010	2012	2015	2017
الدرجة المتحصل	2	1	13	19	3

Source: International Budget Partnership, Report of the Open Budget Survey, 2008 ,2010 ,2012 ,2015 ,2017.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن درجات الجزائر ضعيفة جدا وهذا ما جعلها تكون في الفئة الخامسة وفي اخر ترتيب العالمي منذ ادراجها، أي مع الدول التي لا تقدم أي معلومات حول نظم ميزانياتها، وكانت بعيدة نوعا ما عن متوسط درجات مؤشر الموازنة المفتوحة الإقليمية الخاص بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا بلغ 20 و 21 (من أصل 100 درجة) سنتي 2017 و 2015 على التوالي هذا ما يدل على غياب الشفافية في استعمال موارد الجباية البترولية وعدم قدرة المجتمع المدني معرفة كيف تستخدم وتصرف الجباية البترولية.

3-3- وضح الحوكمة السيئ في قطاع الموارد الطبيعية " Resource Governance Index":

[1] International Budget Partnership, 2018. https://www.internationalbudget.org

3–3–1–تعريف مؤشر حوكمة الموارد :يقيم مؤشر حوكمة الموارد الصادر عن معهد حوكمة الموارد الطبيعية (NRGI) السياسات والممارسات التي تستخدمها السلطات لحوكمة صناعات النفط والغاز والتعدين في 89 بلدا سنة 2017 بعدما كان 58 بلد سنة 2013 ،يعتمد التقييم على المؤشر المركّب (RGI)باستخدام نتائج ثلاثة مكونات: المكوّن الأول – وهو تحقيق القيمة –الوضع المؤسساتي و حوكمة منح أو اسناد حقوق الاستخراج، والتنقيب والإنتاج و المكون الثاني– إدارة الدخل المحقق– وضع الموازنات الوطنية وتقاسم دخل الموارد و صناديق السيادية، اما المكوّن الثالث للمؤشر يُقيِّم البيئة التمكينية للبلاد (سيادة القانون، ومكافحة الفساد، الديمقراطية) ،حيث تمثل الحوكمة الفعالة لقطاعي النفط والغاز والتعدين تحديا مستمرا، وبخاصة بالنسبة للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل مثل الجزائر التي ترتبط بشكل رئيسي بعائدات المحروقات[1].تُعطى نتائج المؤشر (RGI) و المكونات المؤشر الثلاثة على مقياس من صفر إلى 100 لكل مستوى من المؤشر، مما يتيح للمستخدمين مقارنة جودة حوكمة الموارد عبر المؤشر المركّب والمكونات الفرعية تصنف النتائج المجمّعة طبقًا لنطاقات الأداء :جيد ≤ 75، ومقبول بين{74–60}، وضعيف بين{59 –45}، وسيئ{44 –30} وفاشل اقل 30.

3–3–2–سوء وضعية الحوكمة في قطاع الموارد: تشير نتائج تقرير مؤشر حوكمة الموارد لعام 2017، ان من بين 81 بلدًا مصنفة في مؤشر حوكمة الموارد، هناك 47 يصنفها صندوق النقد الدولي على أنها غنية بالموارد .أغلبية هذه البلدان تعاني من حوكمة موارد ضعيفة أو سيئة أو فاشلة طبقًا لتقييمات المؤشر، ولكن هذا التناقض ليس شاملاً فهناك بلدان مثل بوتسوانا، وإندونيسيا ومنغوليا والنرويج جميعها تعتمد على الموارد، ولكنها تقع في نطاقات الأداء الجيدة أو المقبولة.

غير أن الجزائر للأسف مرة أخرى لم تكن الاستثناء اين يمنحنا المؤشر نظرة سلبية حول وضع حوكمة و إدارة الموارد في الجزائر ،حيث جاءت نتيجة المؤشر 33 من 100 يقع في نطاق الحوكمة السيئة{بين44 – 30} بل زادت تدهورا بالمقارنة بتقرير 2013 اين حصلت على مؤشر بقيمة 38، تدل هذه النتائج على

[1] تقرير مؤشر حوكمة الموارد لعام 2017، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، ص9. منشور على الموقع NRGI بتاريخ مارس 2018 على الرابط الالكتروني:https://resourcegovernance.org/analysis-tools/publications/2017-resource-governance-index

ان الجزائر أنشأت بعض الإجراءات والممارسات الانتقائية والتي تمثل الحد الأدنى للحوكمة الموارد، ولكن معظم العناصر اللازمة لكي تؤدي إلى استفادة المواطنين من ثروات الموارد الاستخراجية مفقودة ، وتبين المكونات الفرعية للتقييم، قدرًا كبيرًا من التفاوت :

الجدول رقم 4: تصنيف

الدول	نتائج تحقيق	نتائج إدارة	نتائج البيئة	قيمة المؤشر	الترتيب (89بلد)	الترتيب (58بلد)
النرويج	77	84	97	86	1	1
الشيلي	74	81	90	81	2	8
بوتسوانا	40	62	81	61	18	30
نيجيريا	50	44	31	42	55	40
الجزائر	**40**	**25**	**35**	**33**	**73**	**45**

أهم الدول حسب مؤشر حوكمة الموارد RGI سنتي 2013 و2017.

Source: *Natural Resource Governance Institute, Resource* ***Governance Index 2017*** *(Report), July 2017, p8-9.* https://resourcegovernance.org/analysis-tools/publications/2017-resource-governance-index

– **مؤشر إدارة الدخل** يقع في نطاق "الحوكمة الفاشلة" بقيمة 25% أي اقل من 30% يعكس هذا مدى فشل إدارة مداخيل المحروقات اي لا يوجد في البلاد تقريبًا إطار حوكمة (في هذا المكون) يمكن أن يؤدي إلى استفادة المواطنين من ثروات الموارد ومن المحتمل للغاية أن تتدفق الفوائد في الغالب إلى بعض الشركات والنخبة ، بالإضافة لذلك سوء إدارة صندوق ضبط الإيرادات الذي تحصل على تقييم "فاشل"

بـ21 % حيث يتسم هذا الصندوق مع صناديق أخرى لنيجيريا و الغابون و قطر و السعودية بعدم الشفافية إلى الحد الذي يستحيل معه معرفة كم الخسائر الناجمة عن سوء الإدارة.

-**مؤشر تحقيق القيمة** يقع في نطاق "الحوكمة السيئة" بقيمة 40% أي في المجال 44-30، تعكس هذه النتيجة مدى جودة الإفصاحات (الشفافية) عبر جميع جوانب السياسات الرئيسية لإدارة الموارد الاستخراجية (التراخيص العقود المبرمة، الأطراف المستفيدة...) ، اين تلعب الشركات المملوكة للدولة (سوناطراك في حالة الجزائر) دور حيوية في الكشف عن المعلومات المتعلقة بصناعة الاستخراجية ،حيث نالت شركة **سوناطراك** مؤشر حوكمة "ضعيف" بـ 47% و ترتيب 39 من بين 74 مؤسسة مملوكة للدولة وتعد مؤسسة **كوديلكو** في شيلي أفضل مؤسسة مملوكة للدولة من حيث الحوكمة بقيمة 90%. يرتبط إبداء الرأي والمساءلة بقوة بأداء البلد في مكوني تحقيق القيمة وإدارة الدخل في حال توفر الإفصاح و الشفافية

-مؤشر البيئة التمكينية يقع في نطاق الحوكمة السيئة بقيمة **35** % تعكس هذه النتيجة سوء مؤشرات الحوكمة الستة المعروفة المكونة لهذا المؤشر أي ان الوضع قطاع الموارد يعاني من انعدام الشفافية وسيادة القانون و الفساد.

يشير التقرير الى ان البلدان الأضعف في حوكمة الموارد أقل احتمالاً لأن تنفذ القواعد التي تضعها والبلدان التي حققت نتيجة جيدة أو مقبولة في إبداء الرأي والمساءلة أفضل أداءً في تحقيق القيمة وإدارة الدخل[1]، لهذا يجب المزيد من العمل على ترسخ مبادئ الشفافية و المساءلة و خاصة محاربة الفساد و سيادة القانون في الجزائر، و فضائح الفساد المتتالية التي مست شركة سوناطراك[2] المسيطرة على قطاع النفط

[1] تقرير مؤشر حوكمة الموارد لعام 2017، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] **سوناطراك 1**: القضية التي حملت اتهامات الرشوة بين كونتا ألجيريا والشريك الألماني فون كوارك ، **سوناطراك 2**: تم فيها توقيع خمس صفقات مشبوهة مع شركتي ايني وسايبام الإيطاليتين و**سوناطراك 3**: كانت حول نهب المال العام من طرف مسؤولين في شركة نافطال التي كانت تابعة لسوناطراك.

المملوكة للدولة لم تأتي من العدم في ظل ضعف الحوكمة القائم ما يعزز اهدار الموارد كان من المخطط الاستفادة منها في التنمية .

3–4–تدهور البيئة المؤسساتية المشجعة على الاستثمار و الاعمال:

لم يسجل مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر في العقد الأخير تطورا كبيرا بل تراجعا اين تلعب المؤسسات الحكومية دورا رئيسيا في توفير ذلك المناخ الملائم لخلق اقتصاد اكثر تنوع مبني على الابداع و الابتكار بدل الاعتماد على مصدر ريعي و اكتفاء الدولة بتوزيعه بدل تشجيع الاستثمار المنتج للثروة الحقيقية ، قد يرجع ذلك الى ان الدول النفطية التي تستمد مداخيلها من ريع المحروقات لا تحتاج إلى تطوير نظام ضريبي فعّال وعادل، نظرا لضعف نوعية المؤسسات القائمة لا سيما فيما يتعلق بالمحاسبة المالية و الجبائية والتمثيل السياسي، لأن جمع الموارد من الضرائب العادية مقارنة مع التحصيل الرخيص للصادرات من بيع النفط هو أكثر كلفة في بيئة تتسم هيمنة أجهزة الدولة البيروقراطية على النشاط الاقتصادي، من خلال المؤشرات الدولية التالية يمكن الحكم على مدى تدهور الوضع المؤسساتي في الجزائر:

3–4–1–تدهور بيئة الاعمال (مؤشر ممارسة الاعمال Doing Business Indicators):

عرف مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر تدهور واضح حيث تراجع ترتيب الجزائر حسب تقارير ممارسة أنشطة الاعمال الصادر عن البنك الدولي للفترة الممتدة بين 2007و 2018 كما يوضح الجدول يضم مؤشر ممارسة الاعمال عدة مؤشرات تتعلق ببدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، والحصول على الائتمان، والكهرباء وتسجيل الملكية، ودفع الضرائب، وحماية المستثمرين الأقلية، والتجارة العابرة للحدود .

الجدول رقم5: ترتيب مؤشر سهولة ممارسة الاعمال في الجزائر ودول الجوار بين 2007-2018.

(Ease of doing business ranking)

السنوات	2007	2008	2011	2013	2014	2016	2017	2018
الجزائر	**116**	**125**	**136**	**152**	**153**	**163**	**156**	**166**
المغرب	115	129	114	97	87	75	68	69
تونس	80	88	55	50	51	74	77	88
الامارات	77	68	40	26	23	31	26	21

***Source**: Doing Business Indicators database, World Bank 2018.*

نلاحظ من خلال الجدول 5 تراجع الجزائر في الترتيب العالمي لممارسة الأعمال إذ أصبحت تحتل المرتبة 166عالميا حسب تقرير 2017 بعدما كانت تحتل المرتبة 116 عالميا حسب تقرير 2007 ،و هذا ما يدل على أن مناخ الأعمال في الجزائر يعاني من تحديات و عراقيل كبيرة، وأن بيئة الأعمال تزداد تعقيدا عاما بعد عام.بالمقارنة بدول الجوار كمغرب مثلا الذي عرف تحسن كبير في سهولة أداء الاعمال انتقل من الرتبة 115 سنة 2007 أي من نفس رتبة الجزائر الى 69 عالميا من اصل 190 دولة، في حين الامارات التي تعتبر دولة نفطية أيضا لكنها استطاعت خلق بيئة محفزة لأداء الاعمال و أصبحت وجه للاستثمار في العالم حيث حققت احسن رتبة 21 عالميا و رقم 1 عربيا سنة 2018 وحتى في سنوات السابقة أيضا كانت في الريادة.

اما فيما يتعلق بالمؤشرات الفرعية لسنة 2016 احتلت الجزائر المرتبة 145 في مؤشر تسجيل الكيان القانوني للمشروع إذ يتطلب تسجيل شركة 12 إجراء بمعدل 20 يوم في حين أنه في تونس يتطلب الأمر 10 إجراءات بمعدل 11 يوم وفي المغرب 4 إجراءات بمعدل 10 أيام، وهذا ما يدل على ثقل الإجراءات

الإدارية، وفيما يتعلق بعملية استخراج تراخيص البناء الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 122 فإن العملية تتطلب 17 إجراء بمعدل 205 يوم بينما في تونس17 إجراء بمعدل93 يوم وفي المغرب 13 إجراء بمعدل 91 يوم، وفيما يتعلق بتوصيل الكهرباء الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 130 فإن العملية تتطلب 5 إجراءات بمعدل 180 يوم ،بينما في تونس تتطلب العملية 4 إجراءات، بمعدل65 يوم، أما في المغرب 5 إجراءات بمعدل57 يوم. وتبقى المؤشرات الفرعية الاضعف التي تعاني منها بيئة الاعمال في الجزائر هي البنوك و الضرائب حيث حقق مؤشر الحصول على التمويل (القروض) درجة ضعيفة جدا 10من 100اين احتلت الجزائر المرتبة 169 من189دولة، ومؤشر دفع الضرائب التي لها اعلى عدد مرات حيث تدفع الضريبة27 مرة سنويا و في المغرب 6 مرات فقط و في تونس 8 مرات، و تستغرق عملية استفاء دفع الضريبة 385 ساعة و في تونس 144 ساعة، و تعد الجزائر أيضا التي بها أعلى نسبة لإجمالي سعر الضريبة 72.7 %من الأرباح مقابل المغرب 49.2 % و 59.9% في تونس. هذا ما لا يشجع تماما على الاستثمار في الجزائر كوجهة جذابة بالمقارنة بدول الجوار نظرا لتعقيدات الإدارية مما يشجع أصحاب المشاريع على انتهاج سلوكيات سلبية كدفع الرشوة والتهرب الضريبي من اجل تسهيل ممارسة أعمالهم مما يرفع من تكاليف الاستثمار.

ومن خلال قراءتنا لمؤشرات سهولة ممارسة الأعمال نلاحظ أن الجزائر تعاني من تعقيدات عديدة فيما يتعلق بالإجراءات اللازمة لإنشاء مقاولة أو تأسيس مشروع حيث تزداد تعقيدا عاما بعد عام ، فإن الهيئة الدولية لم تسجل تغيرات كثيرة ما بين 2007-2018 مما يدل على ثقل الإصلاحات وضعف المؤسسات الحكومية في تحسين بيئة الاعمال من خلال عدم الوضوح في القوانين والسياسات قد يكون ذلك راجع الى طابع الدولة الريعية التي لا تسعى جاهدة في تحسين مناخ الاستثمار في ظل توفر مصدر اهم للإيرادات (الجباية النفطية) بدل الاعتماد على الضرائب العادية الناتجة عن النشاط الاستثماري ،وتبقى أهم نقاط الضعف القائمة هي البنوك والبيروقراطية والضرائب التي تجعل الجزائر دائما في مؤخرة

ترتيب الدول في مجال الأعمال والاستثمار.حيث يوصي نفس التقرير2018 الجزائر بتخفيف الإجراءات الإدارية الثقيلة كإجراءات التسجيل (النشر ، التوثيق ، التفتيش) و تبسط الوثائق عند التقدم بطلب للحصول على رخصة بناء[1].

4-4- تراجع مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر :

4-4-1- تعريف مؤشر الحرية الاقتصادية: تقوم مؤسسة "هيريتيدج فاونديشن" الأمريكية (Heritage Foundation) بقياس مؤشر الحرية الاقتصادية، التي تعد المرجعية الرئيسة في إصدار التقارير السنوية لمؤشر الحرية الاقتصادية لبلدان العالم منذ 1995، بهدف قياس مدى التجانس بين السياسات المتبعة لدى الدول ومؤسساتها المختلفة الرامية الى دعم الحرية الاقتصادية بمفهومها العريض او بطريقة أخرى مدى توفير الحكومات للبيئة المؤسساتية الداعمة لحرية النشاط الاقتصادي.

4-4-2- مكونات المؤشر: يوثق مؤشر الحرية الاقتصادية العلاقة الإيجابية بين الحرية الاقتصادية ومجموعة متنوعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية يركز مؤشر الحرية الاقتصادية على أربعة جوانب أساسية من البيئة الاقتصادية تسيطر عليها الحكومة (سيادة القانون حجم الحكومة فعالية التنظيم و الانفتاح السوق)، تُقيم على أساس 12مؤشر فرعي كمي ونوعي بأوزان متساوية، تشكل الرقم القياسي لمؤشر الحرية الاقتصادية: حرية الأعمال، حرية التجارة، الحرية النقدية، الحريات الممنوحة من الدولة، حرية التمتع بأموال الدولة، حقوق الملكية، الحرية الاستثمارية، الحرية المالية والتمويل، والخلو من الفساد، وحرية العمالة [2]، أن الاقتراب من أعلى درجات الحرية 100% و يعطي صورة عامة عن مناخ الاستثمار في الدول لأنه يأخذ بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية و البيروقراطية و وجود عوائق للتجارة .

[1] *Doing Business 2018, **Measuring Regulatory Quality and Efficiency,** World Bank Group Flagship Report, p50.*
[2] https://www.heritage.org/index/about

4-4-3-وضعية الحرية الاقتصادية في الجزائر :

من شأن الحرية الاقتصادية المساهمة في دعم الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وبالتالي إيجاد فرص عمل للمواطنين وتقوية النمو الاقتصادي وكلها أهداف حيوية لبلد نام مثل الجزائر ، الا انها صنفت سنة 2017 و 2018 في اخر الترتيب العالمي مرتبة 172 من بين 180 دولة مصنفة ضمن الدول التي تعاني من القهر (Repressed) فيما يتعلق بـ" الحرية الاقتصادية" ، اين تراجعت الجزائر سلبياً في تقييم مؤشر الحرية الاقتصادية انتقلت في السنوات الأخيرة الى منطقة الدول التي تعاني من القهر بعدما كانت ضمن الدول "غالبا غير حرة"(Mostly Unfree) منذ نشأة التصنيف 1995،كما يوضح الشكل التالي:

الشكل (3-12): تراجع مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر مع دول منطقة MENA*

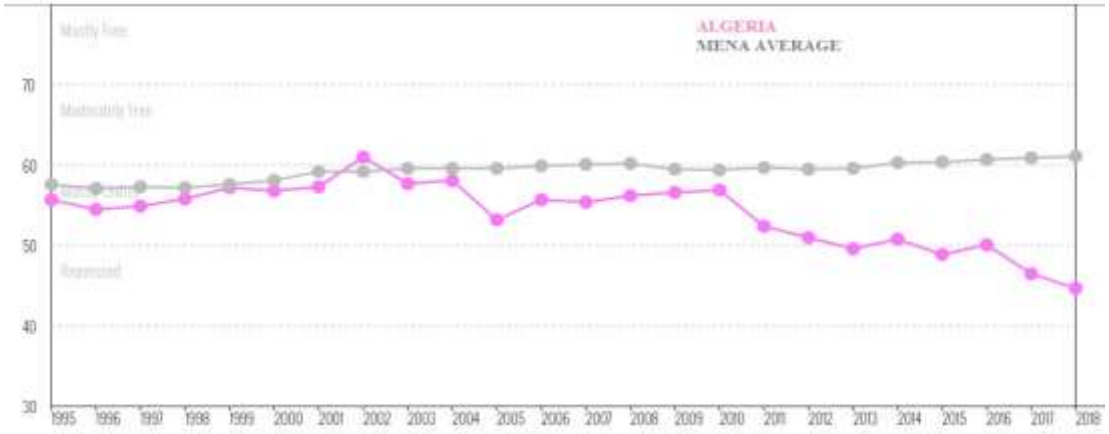

بين1995-2018.

SOURCE: Heritage Foundation, **The Index of Economic Freedom 2018**, Consulted March 2018.

https://www.heritage.org/index/visualize?cnts=algeria|algeria&src=ranking

*: MIDDLE EAST / NORTH AFRICA.

يوضح الشكل تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر و المعدل المتوسط للحرية الاقتصادية الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2018 ، تراجعت الحرية الاقتصادية في الجزائر بشكل ملحوظ حيث كانت الى غاية سنة 2004 متقاربة مع متوسط النسب الإقليمية (MENA) لتبتعد شيء فشيء عن مستوى الإقليمي، و انطلاقا من 2010 بدء مؤشر الحرية الاقتصادية في تراجع بشكل كبير و خرجت من نطاق الدول "غير حرة غالباً" الى نطاق الدول "المكبوت او المقهور" (اقل من 50%) وظل تصنيفها العام أقل من متوسط النسب الإقليمية ، هذا يدل مرة أخرى على مدى تدهور البيئة المؤسساتية غير داعمة لتحقيق الحرية الاقتصادية هذه النتيجة لا تختلف مع تراجع الجزائر في الترتيب العالمي لمؤشر ممارسة الأعمال. رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتحسين بيئة الاعمال و مناخ الاستثمار غير انها حققت نتائج عكسية في اغلب المؤشرات الاقتصادية الدولية.

الخاتمة:

تعكس سوء المؤشرات وتدهورها أكثر فأكثر الى أي مدى تأثرت نوعية المؤسسات في الجزائر بالثراء النفطي جراء ارتفاع أسعار النفط غير مسبوق. اين تزامن هذا التراجع مع السنوات التي عرفت فيها الجزائر وضع مالي مريح الناتج عن ازدهار اسعار المحروقات ما يدعون للقول ان الثروة النفطية أصبحت نقمة على الوضع المؤسساتي مما يفسر ضعف النمو الاقتصادي رغم حجم الانفاق العام الضخم لتعزيزه، قد يكون ظهور قضايا الفساد وتسلسلها خلال هذه الحقبة كما يؤكد ذلك مؤشر مدركات الفساد الدولية أن الجزائر من الدول التي انتشر فيها الفساد اثر واضح في اضعاف دور الدولة وحدوث اضطرابات ، والتشكيك بفاعلية القانون والثقة والامانة وتهديد المصلحة العامة مما انعكس على البيئة ومناخ الاعمال في الجزائر.

وتجدر الإشارة الى ان تحسين النوعية المؤسساتية في الجزائر يعطي دفعة قوية وهامة للنمو الاقتصادي، بعبارة أخرى المؤسسات هي مكمن العلة وهي أيضا العلاج المناسب لها.فجميع الدول التي نجحت في ادارة مواردها بطريقة سليمة (شيلي، بوتسوانا) تشترك في كونها تملك مؤسسات سياسية جيدة هذا ما دفع خبراء صندوق النقد الدولي الى تأكيد على ضرورة إجراء مجموعة واسعة النطاق من الإصلاحات الهيكلية لتنويع الاقتصاد وتعزيز وجود قطاع خاص ديناميكي لإعادة تشكيل نموذج النمو الحالي في الجزائر. من خلال الحد من الروتين الإداري وتحسين فرص الحصول على التمويل وتعزيز الحوكمة والشفافية[1].

المراجع و الاحالات :

1. *North, Douglas. "**Institutions, Institutional Change, and Economic Performance** ". New York: Cambridge University Press.1990.*
2. اسميوجلو دارون، " **الاسباب الجذرية: نهج تاريخي لتقييم دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية**"، صندوق النقد الدولي، مجلة التنمية والتمويل، المجلة 40 العدد 2 يونيو2003.
3. جوادي عصام ، زكان أحمد، **"النوعية المؤسساتية، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1996–2014** " ، مجلة الاقتصاد والحصاء التطبيقي، المجلد 13، العدد 2،الجزائر، 2016.
4. مايكل ال. روس، ترجمة محمد هيثم نشواتي، " **نقمة النفط: كيف تُشكل الثروة النفطية تنمية الأمم** "، اصدار منتدى العلاقات العربية الدولية، الطبعة الأولى،قطر، 2014.

[1] المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 201/17، **الجزائر : المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2017**،جويلية2017.

5. عصماني مختار، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية(2001-2014)**"، مذكرة ماجيستير تخصص إدارة أعمال والتنمية مستدامة منشورة، ، جامعة سطيف1، 2014/2013.

6. *Halvor Mehlum, Karl Moene and Ragnar Torvik," **Institutions and the Resource Curse**", The Economic Journal, Vol. 116, No. 508 (Jan. 2006).*

7. *Rabah Arezki, Frederick van der Ploeg ,"**Do Natural Resources Depress Income Per Capita**? ",Review of Development Economics 15(3) · May 2010.*

8. *Xavier Sala-i-Martina and Arvind Subramanian," **Addressing the Natural Resource Curse**: **An Illustration from Nigeria**", Journal of African Economies, Vol. 22, number 4, 2013.*

9. لمياء عماني و شهرازد زغيب ،"**إدارة الموارد بين الدولة والسوق ا ولتنمية المستدامة في الاقتصاديات الريعية – حالة الجزائر**" ، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، عدد 38 ، جامعة عنابة ، جوان 2014.

10. عادل حبه،" **الاقتصاد الريعي ومعضلة الديمقراطية**"، على الرابط http://www.alnoor.se/article.asp?id=132533 شوهد بتاريخ:2018/03/03.

11. *Tornell A., Lane P.R, "**The voracity effect**", The American Economic Review Vol.89, N°1, 1999.*

12. زايري بلقاسم،" **المؤسسات، وفرة الموارد و النمو الاقتصادي :بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري**"، مداخلة في مؤتمر الدولي تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي 2001-2014، جامعة سطيف 12/11مارس 2013.

13. بيبي يوسف،"**الاثار التشابكية للعلاقة بين الريع والفساد : الحالة الجزائرية**"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 11 ،المجلد02 -2014 .

14. جمال بوثلجة،"**النفط بين النعمة والنقمة :حالة الجزائر (2000-2015)**"، مجلة المستقبل العربي العدد 453، مركز دراسات الوحدة العربية- لبنان ، نوفمبر 2016.

15. **التقارير ومواقع الانترنت:**

- تقرير منظمة الشفافية الدولية،" **الناس والفساد :دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2016**"، باروميتر الفساد العالمي.
- تقرير مؤشر حوكمة الموارد لعام 2017، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، منشور على الموقع NRGI بتاريخ مارس 2018 على الرابط الالكتروني: https://resourcegovernance.org/analysis-tools/publications/2017-resource-governance-index
- International Budget Partnership, 2018. https://www.internationalbudget.org
- *Doing Business 2018, **Measuring Regulatory Quality and Efficiency**, World Bank Group Flagship Report, p50.*
- https://www.heritage.org/index/about